مجلة تكريت للعلوم السياسية

اسم المقال: التنمية السياسية: محاولة في تحديد المفهوم والأبعاد المعرفية والمؤشرات
اسم الكاتب: أ.م.د. ناظم نواف إبراهيم
رابط ثابت: https://political-encyclopedia.org/index.php/library/7763
تاريخ الاسترداد: 2026/11/02 13:48 +03

الموسوعة السياسيّة هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت.
لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع https://political-encyclopedia.org/terms-of-use

تم الحصول على هذا المقال من موقع مجلة تكريت للعلوم السياسية جامعة تكريت ورفده في مكتبة الموسوعة السياسيّة مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكريّة ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي ينضوي المقال تحتها.

TJFPS

IRAQI Academic Scientific Journals

العراقية المجلات الاكاديمية العلمية

Contents lists available at Academic Scientific Journal
http://www.iasj.net

Tikrit Journal for Political Science



التنمية السياسية : محاولة في تحديد المفهوم والأبعاد المعرفية والمؤشرات

The Political Development; An attempt to determine –the concept knowledge dimensions and indicators

Assistant professor, Dr.Nadhim Nawaf Ibrahim

ا.م.د ناظم نواف إبراهيم (*)

كلية العلوم السياسية– الجامعة المستنصرية

A r t i c l e i n f o.

Article history:
- Received 27 February. 2021
- Accepted 22 MARCH 2021
- Available online 30 June 2021

Keywords:
- political development
- Development
- Growth
- Modernization
- Change

Abstract: The development of political act is one of the comprehensive development act . studying the political development primarily deals with the elements of political of political system, its public institution, and their actions this also is connect with the necessity of develop meant the systematic political structure, and finding specialized institutions process, in addition, the process of political development always combined with tensions and divisions in other words crisis that have different effects ,so treating this problems need time but leads the society finally to establish modern democratic system.

(*)**Corresponding Author**:Assistant professor, Dr.Nadhim Nawaf Ibrahim ،**E-Mail**: dr.nadhim967@gmail.com ، **Tel**: ، **Affiliation** University of Mustansiriya.

معلومات البحث:

تواريخ البحث:

الاستلام: 27\2\2021

القبول: 22\3\2021

النشر :30\6\2021

الكلمات المفتاحية:

– التنمية السياسية

– التنمية

– التحديث

– النمو

– التغيير

الخلاصة: يعد الفعل التنموي السياسي ، احد الأفعال التنموية الفرعية المتخصصة ، المكونة للفعل التنموية الشامل ، وان دراسة التنمية السياسية ، تعني بالدرجة الأولى الاهتمام بالعناصر المكونة للنظام السياسي ، والمؤسسات العاملة بها، وسير عملها، ويرتبط ذلك أيضا بضرورة تطوير التكوين النظامي للبناء السياسي، وإيجاد نوع من المؤسسات ، والعمليات السياسية المتخصصة، فضلا عن إن عملية التنمية السياسية ، تصاحبها توترات –ومعرقلات ، أي أزمات تواجه النظام السياسي ، تعرض جميعها بصورة مجتمعة ، وفي وقت واحد ، وبآثار مختلفة ، ولكنها تتطلب المعالجة جميعها على التعاقب ، لكي يصل المجتمع إلى إقامة النظام الديمقراطي المستقر .

مقدمة :

تعد التنمية السياسية من المفاهيم الحديثة النشأة والظهور ، وتتسم بالتطورية والديناميكية ، وبناء المؤسسات السياسية ، وهي جزء من عمليات شائكة ، ومعقدة في الوقت نفسه، اذ تتسم بالتغيير المستمر لذا اخذ الاهتمام بمفهومها، وممارستها، يتزايد منذ النصف الثاني من القرن العشرين، لاسيما بعد ازدياد وبروز الدول الجديدة ، في قارات آسيا ، وأفريقيا ، وأمريكا اللاتينية ، ثم انطلاقها في اختيار نظمها السياسية، في الوقت نفسه الذي شرعت فيه بعمليات التنمية، والتطور في المجالين الاقتصادي والاجتماعي، قبل فترة الستينيات من القرن الماضي ،اذ كانت الدراسات مهتمة بمجالات النمو الاجتماعي– الاقتصادي ، وآثاره السياسية ، ومن خلال ذلك يتم معالجة المرتكزات الاجتماعية – الاقتصادية للنظام السياسي، والطريقة التي يتم بها عملية التنمية للوصول بالبلد الى الديمقراطية الليبرالية ذات النمط الغربي . ولكن بعد الستينيات تحولت الدراسات بالتأكيد على التنمية السياسية ، وعلى الجانب السياسي على وجه الخصوص ، وهنا لم يعد البحث منصبا على الوسط (الاجتماعي – الاقتصادي) للنظام السياسي فحسب ، وإنما أصبح التركيز على النظام السياسي ، وبيان تطوره – وتحولاته المختلفة ، بمعنى آخر– انه توجد فيما وراء عملية التنمية الاجتماعية – الاقتصادية وما تشمل عليه عمليه أخرى – أكثر تعقيدا وهي التنمية السياسية ، والتي تهدف الى نقل النظم السياسية التقليدية، إلى النظم السياسية الحديثة .وبناءا عليه فإن معرفة وإدراك أهمية الدور الناتج عن السياسات التنموية ، في حياة الشعوب لا يمكن إغفاله في وقتنا الحاضر، إذ إن تنمية الفرد لم تعد تقتصر على الجوانب الاجتماعية – والاقتصادية فحسب ، كما أسلفنا القول ، بل اتسعت لتشمل الجوانب السياسية موضوع البحث، بل وحتى الثقافية ، أيضا عدم اقتصارها على تلبية ضرورات الحياة ، بل أصبحت هدفا لتطور قدرات الفرد على الإبداع في المجالات المختلفة، والاعتماد على الذات قي النهوض بالواقع السياسي لكل نظام . وعليه أصبحت هنالك مؤشرات عالمية في قياس مدى تطور، وتقدم مؤسسات النظم السياسية المختلفة ، ومدى تحقيق تلك النظم للتنمية على كافة المجالات ، من خلال نسبة انجاز تلك المؤسسات للبرامج ، والخطط التي تدخل سياق السياسات التنموية المختلفة في المجالات (السياسية والاقتصادية، والاجتماعية– الثقافية) وبالتالي إدراج ذلك النظام ضمن الأنظمة السياسية، ذات الانجاز التنموي المطلوب ، وهنا ترتبط جميع أهداف ومؤشرات، وإبعاد التنمية السياسية بالإنسان، وكرامته كهدف رئيس لها ، لذا نجد ان الإنسان يمثل هدف التنمية ، ووسيلتها في آن واحد.

أهمية البحث :تنبع أهمية البحث – من خلال كون التنمية أصبحت موضوعا حيويا ومحط اهتمام جميع المفكرين، والمختصين ، لما لها من الدور الفاعل ، والمهم في بناء ، وتطور قدرات أي نظام سياسي في المجالات : السياسية ، والاقتصادية والاجتماعية ، لاسيما إذا تمكنت الأنظمة السياسية من تسخير، وتوظيف مواردها البشرية والطبيعية في عملية التنمية الشاملة وفي خدمة الإنسان وتطور حياته المختلفة .

إشكالية البحث : ينطلق البحث من الإشكالية الآتية : توجد العديد من المؤثرات ، والأسباب العميقة للاختلال والاضطرابات السياسية ، والتي تشكل عقبة أمام التنمية بمختلف مسمياتها . والمتمثلة ببعض العوامل التي ترمي بضلالها على العمليات التنموية ، والتي أثرت على استقرار الأنظمة السياسية ، وعدت سببا في الاضطرابات السياسية، والاقتصادية والاجتماعية– الثقافية ، وهنا تثار العديد من التساؤلات ومنها آلاتية : ما هي التنمية السياسية ؟ وما هي أبعادها ؟ وما هي أهدافها – وأهميتها على المستوى الداخلي – والخارجي ؟ وما هي مؤشراتها ؟ ومن ثم ما هي مقوماتها ؟ .

فرضية البحث : ينطلق البحث من فرضية مفادها:– إن السياسات التنموية لها دورا فاعلا، ومؤثرا في تطور قدرات النظم السياسية في مجال تحقيق الاستقرار السياسي ، والاندماج الاجتماعي – السياسي ، وهذا يعتمد بالأساس على مدى رغبة الفاعلين على إدارة النظام السياسي ، في تسخير واستثمار الإمكانات البشرية ، والطبيعية في خدمة تلك السياسات .

منهج البحث : إن كل دراسة بحثية اذا أرادت إن تحصل على الرصانة العلمية ، يجب ان تعتمد على بعض المناهج العلمية ، المعتمدة للوصول الى أفضل النتائج الممكنة ، فالمنهج هو فن التوظيف الصحيح لسلسلة من الأفكار المتعددة ، وهنا اعتمدنا في بحثنا هذا على منهج التحليل الوصفي ، لوصف – وتحليل لماهية التنمية ، ومؤشراتها– وأهميتها فضلا عن مقوماتها ، كما استفدنا منه بالاشتراك مع المدخل التاريخي لإعطاء تصور علمي واضح عن التنمية – وتطورها نوعا ما ، فضلا على تحليل أبعادها المختلفة ، من خلال جمع المعلومات عن المشكلة البحثية ، وإخضاعها للدراسة العلمية في إطار تقديم التعريف المختلف ، وسرد المعلومات ذات الصلة بالعنوان في بحثنا هذا .

تقسيم البحث : تضمن بحثنا هذا ثلاث مباحث فضلا عن المقدمة – والخاتمة وهي بالاتي :

المبحث الأول : ماهية التنمية السياسية – والمفاهيم ذات الصلة .

المبحث الثاني : مؤشرات وأبعاد التنمية السياسية .

المبحث الثالث : أزمات – ومقومات التنمية السياسية . ثم الخاتمة والاستنتاج .

المبحث الأول : ماهية التنمية السياسية والمفاهيم ذات الصلة .

المطلب الاول : تحديد مفهوم التنمية والمفاهيم ذات الصلة .

أولا : ماهية التنمية السياسية (Development political) .

1- مفهوم التنمية Development)) : تتعدد المفاهيم والتعريفات التي تناولت مصطلح التنمية، وبالرغم من الاختلاف بين الباحثين والمختصين في مجال العلوم السياسية وعلم الاجتماع والقانون وغيرهم ، في وضع تعريف محدد للتنمية ، الا ان كل تعريف قد ركز على مدخل رئيسي من مداخل تعريف هذا المفهوم . وبناء على هذا لا غلو- هنا والقول – من ان موضوع التنمية من المواضيع المهمة على المستوى الأكاديمي ، والسياسي فضلا على المستوى الاجتماعي . لذلك فان الكتابة في هذا المجال ، يتطلب تحديد ولو بشيء من الإيجاز ، المفاهيم الرئيسة والتي تأخذ مكاناً مهما في البحث وعليه لابد من ان نهتدي بمفاهيم أساسية وهي : تحديد مفهوم التنمية (لغة – واصطلاحاً) وكذلك البحث في المفاهيم ذات الصلة ، فضلا عن تحديد ابرز المظاهر والمؤشرات للتنمية، لكي نستطيع والقارئ معاً من الاسترشاد والإدراك لاستيعاب معنى هذه المفاهيم- بطريقة علمية منهجية سليمة لحيثيات البحث دون إرباك او ملل وبشكل علمي مبسط ، وسيتم تناول ذلك بالاتي :

1- مفهوم التنمية لغة : إذا أردنا معرفة التنمية في اللغة العربية ، نجدها تأتي من اشتقاق – (نمى) – والمعنى هو الزيادة في كم الأشياء – وكيفيتها ، ونوعيتها ، والمعنى يدل على ارتفاع وزيادة – مثلا يقال- (نمى المال ينمي نميا) ، ويقال نمى الخضاب ينمي، وينمو اذا زاد حمرة وسوادا ، وتنمى الشئ ، أي ارتفع من مكان الى مكان آخر[1] . أيضا قيل النماء هو الزيادة ، نمى ينمو نميا ، ونماء اي كثر- وزاد ، ينمو – أنماه الله [2] . وكذلك يقال: نما الحديث ، ينميه – وأنماه و (نميته تنمية) أي بلغته عن التنمية – والإفساد [3] .

---

[1] – ينظر : بن زكريا ، ابن الحسين احمد بن قارس ، معجم مقاييس اللغة : تحقيق عبد السلام محمد هارون ، دار الكتب العلمية ، قم ، ج5 (د–ت) ص480 .

[2] – بن مكرم الانصاري ،ابن منظور جمال الدين محمد : لسان العرب ، الدار المصرية للنشر والتأليف ، ج20 ، القاهرة ،(د– ت) ، 215 .

[3] – لمزيد من التفصيل ينظر: الرازي ، محمد بن ابي بكر ، مختار الصحاح ،ج1 ، دار الكتاب العربي ، بيروت،1967 ، ص681 .وكذلك نقلا عن : العسل ،إبراهيم ، التنمية في الاسلام : مفاهيم وتطبيقات ، بيروت : المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع ، 1996 ، ص60 .

أما اشتقاقه اي التنمية في الفكر السياسي الغربي فقد جاء مختلفا عن ما يفهم بالنسبة عند العربي، فقد جاء من الدلالة اللغوية لمصطلح التنمية To Develop في اللغة الانكليزية– استخدم بدلالة التغيير (To change) ، كما استخدم بدلالة النمو(To grow) وبدلالة التحديث (To modernize)، وكذلك بدلالة التقدم (To progress) أيضا جاء في قاموس وبستر (Webster's dictionary) ان معنى (Develop) تعني – ينمي لو كان سببا للتحسن– والتطور، بمعنى اخر : توسيع – تطوير ، إنماء ...الخ[1].

2– مفهوم التنمية اصطلاحا : اما في الاصطلاح فتعنى التنمية كما في تقرير التنمية الصادر عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لسنة 2011 : (توسيع لحريات البشر وإمكاناتهم فيعيشون الحياة التي يختارونها ويتجاوزون حدود الاحتياجات الأساسية من الغايات الاخرى الضرورية لعيش حياة لائقة)[2] . وفي الوقت نفسه تعني الزيادة السريعة التراكمية والمستمرة عبر فترة من الزمن في الإنتاج والخدمات نتيجة استخدام الجهود العلمية لتنظيم الأنشطة المشتركة الحكومية والشعبية ، وبالتالي هي العلم الذي يدفع الإنسان ان يحسن عمله ليتقدم نحو الامام فهي تبني الإنسان شخصيا علميا سياسيا ذاتيا[3] ...الخ .

ان الاستخدام الأول لمفهوم التنمية جاء في اقتراح الاقتصادي (يوجين ستيلي) في برنامجه لتنمية العالم في عام 1939 [4]. ولكن بعد الحرب العالمية الثانية ، شاع الاستخدام لمفهوم التنمية ، في إشارة الى الدول الحاصلة على استقلالها حديثا ، وما تواجهه من تحديات اقتصادية وتنظيمية ، اذ أعلنت في العام 1947ان غاية الحكومات من التنمية هو في رفع الرخاء القومي لجميع الافراد ، والجماعات ، وعليه تم إحداث مجموعة من التغييرات المهمة في المجتمعات ، بهدف إكساب تلك المجتمعات القدرة على التغيير ، والتطور الذاتي المستمر[5].

---

[1] – نقلا عن : الشمري ،جواد كاظم ، معوقات التنمية الشاملة في العراق بعد التغيير السياسي ، أطروحة دكتوراه غير منشورة ، كلية العلوم السياسية ، جامعة النهرين ، 2009 ، ص7 .

[2] – نقلا عن : البطاط ، حسون ، التنمية البشرية ، دار الفيحاء للطباعة والنشر، لبنان ، 2018 ، ص 13 .

[3] – المصدر نفسه ، ص14 .

[4] – عبد الله ، إسماعيل صبري ، التنمية الاقتصادية العربية : إطارها الدولي ومنحاها القومي ، بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ، 1984 ،ص44 .

[5] – هادي ، رياض عزيز ، المشكلات السياسية في العالم الثالث ، بغداد ، مطابع التعليم العالي والبحث العلمي ، 1989 ،ص 52 .

وعليه فإن مفهوم التنمية من بين المفاهيم –والمصطلحات التي أخذت حيزا في الجدل والتساؤل ، لانه لا يوجد تعريف شامل ومتفق عليه ، لهذا المفهوم ، حتى بين اكثر المفكرين والعلماء اختصاصا كما أسلفنا ، وعليه فقد تناول هذا المفهوم عددا كبيرا من المختصين السياسيين ، والاقتصاديين بل وحتى الاجتماعيين ، كلا بحسب رؤيته العامة والخاصة معا، والبعض من هؤلاء عرف التنمية بأنها : (عملية شاملة ، تتناول جوانب الحياة كافة منها السياسية ، والاقتصادية والاجتماعية ..الخ) [1] . وعليه فان الفكر الغربي هو من صاغ العديد من التعريفات للتنمية من خلال المنظور الاقتصادي، وعرفها بأنها : (تنشيط الاقتصاد القومي ، وتحويله من حالة الركود والثبات الى مرحلة الحركة، والديناميكية، من خلال زيادة مقدرات الاقتصاد القومي، لتحقيق زيادة سنوية ملموسة في إجمالي الناتج القومي مع تغيير في هياكل الإنتاج– ووسائله)[2] . وعرفت بأنها :– تغيير اجتماعي إرادي، ومقصود للانتقال من الحال الذي هو عليه ، الى الحال الذي ينبغي أن يكون عليه الملأ اي الأفضل ، والتنمية هنا بهذا المعنى تكون تطورا – اي انتقالها بالمجتمع من طور الى آخر، يكون الى الأفضل[3] . والتنمية بحسب الأمم المتحدة فقد عرفت من خلال تقرير التنمية البشرية لعام 1997 على إنها:– (عملية زيادة الخيارات المطروحة ، على الناس ومستوى ما يحققونه من رخاء، وهذه الخيارات ليست نهائية او ثابتة ، وقد حددت عناصرها الرئيسة بالقدرة على العيش حياة طويلة ، وفي صحة جيدة ، واكتساب المعرفة، والتمتع بفرص الحصول على الموارد اللازمة للعيش حياة لائقة)[4] . اما بالنسبة الى بول بوريل (Paul Burrell) فقد بين بان التنمية ما هي الا :(مشروع أنساني لا معنى له الا بالنسبة للمعنى الذي تضيفه، على صيرورة الانسان)[5] . بمعنى آخر : انها نوع من الانسانية ، وتتمثل بتحقيق أفضل الأجواء لأفراد المجتمع ، وهدفها الأساس في الاهتمام بضرورات حياة الإنسان واحتياجاته. اما

[1] – زين ، الياس ، تنمية القدرة الذاتية للوطن العربي، بيروت، قضايا عربية ، العدد (6) ، 1983، ص 141 .

[2] – ينظر :عبد الرحمن ، أسامة ، البيروقراطية النفطية ومعضلة التنمية ، المجلس الوطني للثقافة والاداب ، الكويت، 1982 ، ص14 .

[3] – سعود ،الطاهر ، التخلف والتنمية في فكر مالك بن نبي ، مركز دراسات فلسفة الدين ، بيروت ، 2006 ، ص 40 .

[4] – نقلا عن :عبد الحميد، احمد ، مقدمة في تحليل ورسم السياسات العامة ، مركز هي للسياسة العامة ، القاهرة ، 2015 ، ص 11 .

[5] – نقلا عن : هادي ، رياض عزيز ، مصدر سبق ذكره ، ص115 .

بالنسبة الى (اج بروكفيلد H. Brookfield) فقد عرفها باختصار مبسط وهو (التنمية هي التغيير) [1] بمعنى أدق هي في تغيير : حياة الجماعات البشرية نحو الأفضل- والأحسن نوعا وكما . وعليه فالتنمية بحسب البعض انها : (العملية التي تبذل بقصد ، وفق سياسة عامة لإحداث تطور، وتنظيم اجتماعي- واقتصادي للناس ومحيطهم ، سواء كانوا في مجتمعات محلية او إقليمية ، او منهما قدرا كافيا على مواجهة مشكلات المجتمع نتيجة لهذه العمليات)[2] . اما بالنسبة لعالم الاقتصاد الفرنسي (فرانسو بيرو) فقد عرف التنمية على إنها: جملة عمليات اجتماعية ، تدخل تغيرات ذهنية – واجتماعية على مجتمع ما، ويحصل هنالك زيادة في الناتج الداخلي مما يصبح هنالك زيادة متراكمة ومستدامة ، وهنا ينطلق من خلال تحليله هذا الى انه يميز فيه الى مستويات أربعة وهي بالتالي [3].

1- التوسع : اي التزايد المستمر ولفترات طويلة ، ويترتب عليه تغير في الهياكل الاقتصادية والاجتماعية ، والسياسية .

2- التنمية : أي مجموعة التحولات في الهياكل الذهنية ، والمؤسساتية كشرط لاستمرار النمو.

3- التقدم : وهو العملية التي تمثل التنمية بشكلها الايجابي .

2-: مفهوم التنمية السياسية (Le Development political) . ان مفهوم التنمية السياسية ، من المواضيع الحديثة النشأة والتداول ، فقد ظهر بشكل جلي في مطلع الستينيات ، والتصق بالدولة المستقلة حديثا ، اي في دول عالم الجنوب والرغبة في تأسيس نظم سياسية مستقرة ومتطورة ، وعليه فدخول العديد من الدول في المجتمعات الحديثة في مجال علم السياسة ، ساهم بدرجة وأخرى في محاولات صياغة مفهوم التنمية السياسية – والعمليات التنموية، ففي حزيران من عام 1959 عقدت لجنة السياسة المقارنة، والمنبثقة عن مجلس بحوث علم الاجتماعي في الولايات المتحدة ، بمؤتمر حول موضوع التحديث السياسي ، وأثناء ذلك تمت صياغة أول برنامج حول التنمية السياسية [4] والواقع لقد جاءت مبادرة عقد المؤتمر المذكور، بعد ان بدأت (الولايات المتحدة الأمريكية) تتابع مشاكل دول العالم الثالث (دول عالم الجنوب) وترصد المساعدات لها، وتشخيص هذه البلدان بأنها متخلفة ، وهي بحاجة الى تحسين أوضاعها المختلفة ، واستخدام الوسائل الكفيلة بتسريع عملية التطور السياسي،

---

[1] – المصدر نفسه ، ص116 .

[2] – شوقي ،عبد المنعم ، تنمية المجتمع وتنظيمه ، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت ، 1982 ، ص43 .

[3] – نقلا عن : هادي ،رياض عزيز ، مصدر سبق ذكره ، ص 112 .

[4] – ينظر : الاسود ، صادق ، علم الاجتماع السياسي : أسسه وأبعاده، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي ، بغداد ، 1990 ، ص 379.

والتي تقود الى الأخذ بالنظام الديمقراطي الليبرالي الحديث .وهنا أكد) غابريل الموند) منذ عام 1960 في مقدمة كتابه–(سياسة المناطق النامية) على أهمية وجود التنمية السياسية ، وذلك بدمج دراسة التنمية السياسية بالنظرية الوظيفية ، التي توضح بان النظام السياسي هو :مجموعة من عناصر مترابطة، يساهم كل واحدة من هذه العناصر وبطريقة خاصة بتنظيم مجموعة العناصر الأخرى وقيامها بوظائفها على أفضل وجه. وفقا لهذا عرض كلا من (غابريل الموند – وجيمس كولمان) التالي[1]:

1- ان جميع النظم السياسية ، مهما كان مستوى نموها، تمتلك بنى سياسية ولكن الاختلاف بنها وبين البني في المجتمعات المتقدمة ، يرجع الى درجة تطورها وتخصصها في مجال عملها التنموي .

2- لاغلو والقول- بأنه توجد وظائف متماثلة في جميع النظم السياسية ، ولكن يظهر الاختلاف في كيفية الأداء ونوع البنى السياسية القائمة على تأدية أعمالها في التنمية السياسية وغيرها .

3- أيضا ان جميع البني السياسية ذات وظائف متعددة ، أي إنها تساهم بطرق عدة في اداء وظائف النظام السياسي .

4- وكذلك إن جميع النظم السياسية لها الطابع المختلط ، فهي ليست حديثة كليا ، ولا تقليدية كليا، اي ان النظم السياسية سواء كانت متقدمة ، ام متخلفة فهي عرضة للتغيير والتبدل ، والتطور من حال الى حال اخر

وفي السياق نفسه اشار (لوسان باي) في كتابه (جوانب التنمية السياسية) الصادر عام 1966 ، بان عمليات التنمية السياسية، تنطوي بصورة أساسية على (ست أزمات) تذكر لاحقا ، تواجه النظام السياسي والتي تمثل تحديا لاستقراره- وتطوره، وهذه تتطلب المعالجة بالإجماع لكي تصبح من الدول المستقرة[2] . وعليه يشير كلا من (لوسيان باي وغابريل الموند) من ان استقرار اي نظام سياسي يعتمد بالدرجة الأساس على طريقة معالجة تلك الأزمات ، نعم وهذا يقوم لاسيما في دول عالم الجنوب بالقضاء على : الولاءات الفئوية الضيقة ، وحل مشكلة التوزيع ، ورفع مستوى معيشة الافراد ، والمجتمعات ، والدفع بالجماهير الى المشاركة السياسية الفاعلة على مستوى النظام، وتنشيط الوعي الثقافي ، والسياسي للافراد داخل البلد وخارجه[3] . وكما اسلفنا الإشارة الى ان التنمية السياسية تقوم

---

[1] – نقلا عن : المصدر نفسه ، ص 399 .

[2] – نقلا عن :جاسور ، ناظم عبد الواحد ، موسوعة المصطلحات السياسية والفلسفية والدولية، دار النهضة العربية، بيروت ، 2008 ، ص214 .

[3] – المصدر نفسه ، ص214-215 .

بالنمو، والتغيير نحو الأفضل داخل النظم السياسية ، او التغيير من نظام الى آخر ويفترض ان يكون الأفضل ، وذلك من خلال زيادة المقدرة الحكومية على الاستجابة، لمطالب البيئة الداخلية، فضلا عن الخارجية وكذلك التطور في بناء وتأسيس المؤسسات السياسية، وتشجيع العمليات التنموية في مجال الممارسات الديمقراطية ، وهذه العمليات تعتمد بالأساس على معايير التنمية السياسية القائمة، وقدرة النظام السياسي على القيام بتلك العمليات . وهذا ما أشار اليه (صامويل هنتنغتون Samuel Huntington) الى معنى التنمية بانها : (عملية تكوين المؤسسات المتعلقة بالتنظيمات ، والإجراءات السياسية، وهذه تتمثل ب: (التعبئة السياسية، والاندماج والتالف السياسي، والتمثيل السياسي، وخلق المؤسسات السياسية المستقرة ، واستيعاب وتنظيم المشاركة السياسية بشكلها الواسع والسليم [1] . بمعنى اخر ان التنمية السياسية تمثل عملية بناء الديمقراطية ، المرتبطة بقيام مؤسسات سياسية مستقرة، مترابطة مع بعضها البعض ، وقادرة على ملائمة الظروف الاقتصادية والاجتماعية القائمة . وهنا تهدف التنمية السياسية الى تحقيق ما يأتي[2] :

1- تمثل او تهدف الى التعبئة الجماهيرية، لدفعها الى مزيد من العمل ، والابداع الهادف الى خدمة المجتمع .

2- وهي اي التنمية السياسية تهدف الى تحقيق الإصلاح والبناء السياسي، والاجتماعي، والاقتصادي والثقافي .

3- التنمية السياسية تهدف الى تحقيق الاستقرار في كافة المجالات .

4- وأخيرا هدفها التعبئة السياسية، وتحقيق القوة الاقتصادية، والسلم الأهلي.

واخيرا يمكن القول بان التنمية السياسية هي عملية بناء المؤسسات المستقرة ، وتنمية قدرات المواطن فضلا عن التعبئة ، والمشاركة الجماهيرية ، والتي تمثل أساس المواطنة للدفع باتجاه تحقيق الديمقراطية ، والنظام السياسي المستقر .

---

[1] – عبد الرحمن ، لبني عادل ، دور التنمية في تحقيق الاستقرار السياسي : الإمارات العربية المتحدة أنموذجا، كلية العلوم السياسية، الجامعة المستنصرية،2018، ص9 .

[2] – محمد ،ثامر كامل ، التحولات العالمية وإشكالية الإصلاح السياسي في الوطن العربي، المجلة السياسية الدولية ، بغداد ، العدد (6)، 2006،ص20 .

المطلب الثاني : المفاهيم ذات الصلة بالتنمية:

هنالك مجموعة من المفاهيم المقاربة، او ذات صلة بمفهوم التنمية، وقد تبدوا لصيقة ، او متداخلة مع الأخيرة اي التنمية، ومن اجل تحديد دقيق لمفهوم التنمية ومنها التنمية السياسية موضوع الدراسة اقتضت الضرورة ، دراسة تلك المفاهيم بكل دقة وبيان الفرق بينهما، ومن ابرز المفاهيم هي التالية :

اولا :- مفهوم النمو(Growth) :- ظهر مفهوم النمو في أول الأمر، في علم الاقتصاد ، وهو يشير اي النمو الى الزيادة الكمية في المادة – او الشئ ، مثلا الزيادة في كمية السلع ، والخدمات المنتجة ، او الزيادة في الدخل القومي، فضلا عن زيادة الدخل الفردي ،ولكن النمو هنا لا ينتج عنه دوما الى تحسين نوعية الحياة التي تطمح إليها التنمية[1] . ولكن واقع الحال يظهر الاختلاف بين كلا المفهومين، ويلاحظ ان مفهوم النمو الاقتصادي مثلا يتطلب ضرورة الارتفاع في معدل نمو الدخل القومي في المجتمع عن معدل نمو السكان فيه، فاذا زاد الدخل القومي بمعدل اقل من معدل الزيادة السكانية ، فان معدل نصيب الفرد من ذلك الدخل سوف ينخفض ، بالنتيجة سوف ينخفض مستوى معيشة الافراد ، وهو ما يرمز له بحالة التخلف الاقتصادي[2]. من خلال ما تم التطرق اليه سابقا بان التنمية تشير الى : التحسن النوعي، والكمي معا ، بل والتغيير والزيادة في الشئ ، الا ان النمو قد لا يقود أحيانا الى التحسين في نوعية الحياة التي تطمح اليها التنمية، والأخيرة تمثل عملية تغيير هيكلي، والأخير يركز على قضايا الهيكل ايضا وليس مجرد زيادة المستوى الكمي ، ولذلك فان التنمية هنا تشير الى معنى اوسع واشمل مما يتضمنه مفهوم النمو[3] . وأخيرا ان النمو يعد جزءا من العملية التنموية، وليس العكس ، وهو ظاهرة تحدث في المدى القصير، في حين ان التنمية تحصل في المدى الطويل ، ولا يحكم او يتم تقيمها الا بعد مضي فترة طويلة من الوقت [4].

---

[1] – حمزة ،محمد باسم ، التنمية السياسية في العراق بعد عام 2003: الدوافع والمعوقات، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين، 2016، ص4 .

[2] – فتح الله ، سعد حسين ، التنمية المستقلة ، المتطلبات –والاستراتيجيات– والنتائج ، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية ،1999، ص27–28 .

[3] – عبدالله ،اسماعيل صبري ، مصدر سبق ذكره، ص 43.

[4] – احمد ، عمر عدنان ، مفهوم التنمية عند الاحزاب والقوى السياسية المعاصرة بعد 2003، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، 2015، ص 16 .

ثانيا :- مفهوم التغيير (: (Change برز مفهوم التغيير الى الوجود وتبلورت أسسه، ودلالاته في مجال علم الاجتماع ، وللأخير الدور الكبير في عملية التعبير عن ظاهرة التحول في المجتمعات، وقد يكون التغيير سريعا ، او بطيئا ، مرغوبا به ام عكس ذلك ، وعليه فالذي يحصل هو تغيير ولكن أين الفرق بين التنمية والتغيير ؟ وفق المؤشرات ، والأبعاد تكون التنمية مقصودة وفق برامج معدة لذلك ، اما التغيير فيكون غير مقصود [1]. فضلا عن ذلك فان التغيير يمثل سمة من سمات الحياة الإنسانية وفي جميع جوانبها ، وأحيانا قد لا يؤدي التغيير الى التقدم والازدهار، او الارتقاء المنشود، اي قد يؤدي التغيير بالشئ الى ما هو سلبي ، بينما نتائج التنمية هو التغيير نحو الأحسن او الأفضل[2] .

ثالثا :- مفهوم التحديث ((Modernization : برز مفهوم التحديث وارتبط تاريخيا بالتطور الذي حصل في الغرب ، لاسيما في الفترة الممتدة من القرن السابع عشر الى القرن التاسع عشر، ثم انتشر الى مناطق اخرى من العالم ، اذ انتشرت مظاهر التحديث اثناء العصر الاستعماري وما بعده ، صاحب ذلك انشاء المؤسسات السياسية، والتوسع في الشركات التجارية[3]. وكون التحديث ارتبط بالتطور الحاصل في الغرب وانطلق من المجتمعات الأوربية، فقد عرف التحديث على انه: (سياق التحول الاقتصادي والتكنولوجي ، كما جرى تاريخيا في اوروبا ويمثل ظاهرة اوربية نادرة من نوعها)[4] .وهو اي التحديث يمثل عملية الانتقال من مجتمع تقليدي الى مجتمع حداثي ، من مميزاتها ارتفاع مستويات التعليم والصحة والتمدن وتطور وسائل الاعلام والاتصال فضلا عن تطور اسس الحكم الديمقراطي كاستقلال المؤسسات السياسية الدستورية والفصل بين السلطات والتعددية الحزبية وحرية الاعلام وقدرة المحكوم على مراقبة الحاكم ومحاسبته [5]

فالتحديث بحسب (دانكوارت رستو) انه : عملية التوسع السريع في السيطرة على الطبيعة من خلال التعاون بين البشر، واكبر مظهر للتحديث تمثل في الثورة التكنولوجية، التي حملت معها

---

[1] – ينظر: الخولي ،سناء ، مدخل الى علم الاجتماع ، دار المعرفة الجامعية، القاهرة، 1988،ص245 .

[2] – حمدوش ، رياض ، تطور مفهوم التنمية السياسية وعلاقتها بالتنمية الاقتصادية، معهد الميثاق ، صنعاء، 2009، ص11 .

[3] – ينظر :الجاسور ، ناظم عبد الواحد ، مصدر سبق ذكره، ص181 .

[4] – التير ، مصطفى عمر ، ظاهرة التحديث في المجتمع العربي، بيروت: المستقبل العربي، العدد128، 1989، ص41 .

[5] – حجال ،صادق ، إشكالية العلاقة بين التحديث والاستقرار السياسي : الحالة الجزائرية نموذجا ، (تقرير) صادر في 28 تشرين الثاني 2019 على الرابط https://studies.aljazeera.net

اتجاهات مهمة في مجالات التصنيع، والاتصالات والتنمية الاقتصادية[1]. وعليه تحتاج عملية التحديث الى تركيب العناصر : السياسية والاقتصادية ، والاجتماعية وغيرها ، في مؤسسات اجتماعية حديثة تخدم العملية التنموية السياسية. وهنا يطرح في الأدبيات السياسية، مصطلح التحديث السياسي الذي يختلط بمفهوم التنمية السياسية. لقد ميز(صامويل هنتنغتون) بين التحديث السياسي، وبين التنمية السياسية ، حول ما اطلق عليه (التحليل السياسي) ، فاذا تم تنظيم النظم السياسية والعمليات التنموية، فان نتائج هذه العملية هو مايمكن ان تطلق عليه تنمية سياسية، واذا لم يتحقق ذلك بالطريقة المطلوبة– يحدث انحلال سياسي [2] . والتحديث يتطلب مرتكزات، وبنى قائمة تلائم طبيعة التحولات التي تحدث في المجتمعات ، بحيث تصبح عصرية ، ومستمرة وتعتمد بحسب (ولش Welch) على ثلاث طرق أساسية [3]:

1– التغيرات التي تتم في مجال الاقتصاد ، والمرتبطة بعملية التصنيع. 2– التغيرات السياسية والمتمثلة بتحديث البنية السياسية، وتوسيع مجال المشاركة السياسية.3–سلسلة التغيرات النفسية ، والاجتماعية المرتبطة بتغيير الأنماط التقليدية للسلوك الى الحديثة منها. وعليه فان الفرق بين (التنمية – والتحديث) : كثيرا ما يكون الخلط بين مفهوم التنمية – ومفهوم التحديث، فالأول يعني : الزيادة في القدرة الإنتاجية بشكل يرفع مستوى المعيشة (ماديا ، وثقافيا، وروحيا) مصحوبا بقدرة ذاتية متزايدة على حل مشاكل التنمية، أما التحديث فهو: جلب رموز الحضارة الحديثة، وأدوات الحياة العصرية مثل التجهيزات التكنولوجية والمعدات الآلية، والسلع الاستهلاكية.

وعليه خلصت التعريفات السابقة الى عدة نتائج حول التعريف بمفهوم التنمية وهي :

1– على الرغم من اعتماد واعتبار الوجه الاقتصادي هو الوجه البارز في التنمية الا ان ذلك الأمر لم يحظ بالاتفاق الشامل كما ذكرنا ، بمعنى ان التنمية الاقتصادية لا يمكن ان تبدا وتستمر من غير تنمية سياسية واجتماعية وهذا ما تم بحثه.

---

[1] – نقلا عن : جاسور ، ناظم عبد الواحد ، مصدر سبق ذكره، ص 182.

[2] – نقلا عن بشير ، محمد زاهي ، التنمية السياسية والسياسات المقارنة قراءات مختارة، جامعة قار يونس ، بنغازي، 1998، ص172.

[3] – نقلا عن: حرب ، أسامة الغزالي ، الأحزاب السياسية في العالم الثالث، الكويت، عالم المعرفة، 1987، ص32

2- أيضا تحتاج التنمية في دول عالم الجنوب الى تطور وتغيير اجتماعي من تعليم ومواقف وسلوك وعلاقات إنسانية وأهداف جديدة وعليه فالتغيير يسهل في كثير من الأحيان الى تنمية سياسية واجتماعية .

3- التنمية اي عملية متكاملة لا يمكن تحقيقها الا ان يتم من خلال تبدلات عميقة في البنى الاجتماعية والثقافية للمجتمع .

المبحث الثاني: مؤشرات – وإبعاد التنمية السياسية. ان مفهوم التنمية ودلالاتها:

يقاس بالعديد من المؤشرات والأبعاد، انطلاقا من تأسيس او بناء مؤسسات ، او هياكل الدولة الحديثة، وكذلك الاعتماد على مبدأ الفصل بين السلطات ، فضلا عن المشاركة السياسية في جميع مؤسسات التنظيم السياسي، والاجتماعي، وممارسة الحق في الانتخابات من : تصويت و ترشيح للمناصب العامة، فضلا عن المساهمة في تأسيس الأحزاب السياسية ، ومنظمات المجتمع المدني ، وعليه سوف نتناول ذلك بالاتي :

المطلب الاول :مؤشرات التنمية السياسية:

من المعلوم ان التنمية السياسية ذات طابع عالمي ، فكما توجد في دول عالم الجنوب ، فإنها قائمة أيضا في الدول المتقدمة ، ومن هنا يمكن توضيح فكرة المؤشرات : بأنها مقياس كمي – ونوعي تستخدم لقياس ظاهرة معينة ، او اداء محدد خلال فترة زمنية معينة[1]. وعليه فاغلب المؤشرات في مجال التنمية ينطلق من التفاعل والترابط بين العوامل السياسية، والاقتصادية والاجتماعية ، وهنا يمكن تصنيفها في عدة فئات وهي بالتالية :

اولا : المؤشرات الاقتصادية[2] : هذه المؤشرات تقسم بدورها الى عدة مؤشرات من أبرزها..ا- نصيب الفرد من الناتج القومي ، تبرز أهمية هذا المؤشر من خلال نتائجه ، وانعكاساته على معدلات النمو الاقتصادي، فضلا عن قياس الناتج الكلي وحجمه ، ب- نسبة صادرات البلد، وفقا لقياس الواردات الداخلة للبلد ، هذا المؤشر يبين مدى قدرة البلد على الاعتماد ، والاستمرار على الأسواق الدولية، وهو ما يوضح مدى الانفتاح على الاقتصاد الخارجي . ت- الديون الخارجية ، اي ما يمثل مديونية الدولة، ويساهم في تقييم قدرتها على تسديد ديونها. ث- مجموع المساعدات الإنمائية وهذه

---

[1] – ينظر: عبد الرحمن ، لبنى عادل ، مصدر سبق ذكره، ص 16 .

[2] – عبد الرحمن ، نوزاد ، التنمية المستدامة في المنطقة العربية، القاهرة، مجلة شؤون عربية، العدد(125) ، 2006 ، ص106.

تشمل المنح ، والقروض التي تقدمها القطاعات العامة الى بعض الدول للنهوض بواقعها التنموي ، وفق شروط مالية ميسرة .

ثانيا:- المؤشرات الاجتماعية : وهذه ايضا تتضمن عدة مؤشرات وهي بالآتية .1- معدل النمو السكاني، ويوضح هذا المؤشر متوسط المعدل السنوي للتغيير في حجم السكان، وأهميته في التنمية السياسية . 2- نسبة البطالة : وتعرف (البطالة) بأنها :- ظاهرة عدم ممارسة الأفراد الذين هم في سن العمل للنشاط الاقتصادي ، وفي مدة زمنية معينة ، لظروف خارجة عن إرادتهم ، على الرغم من قدرتهم على العمل ، ورغبتهم في ذلك ، وهذا يوضح بوجود خلل في العلاقة بين العرض، والطلب على الأيدي العاملة[1] . وهذا المؤشر يمثل عدد الأفراد في سن العمل والقادرين عليه، ولكن لم يحصلوا على فرصة التعيين ، كنسبة مئوية من القوى العاملة الكلية في البلد،. 3- نسبة الفقر: ان وقوع أعداد من السكان تحت مستوى خط الفقر، يمثل مؤشرا خطيرا على سلامة الأمن الإنساني ، ومن ضمنه الأمن الاقتصادي والحربي للمجتمع ، وانعكاساته الحتمية على الوضع السياسي في البلد ، وبالمحصلة يخلق انعدام الشعور بالمواطنة في الدولة .4- معدل نسبة الأمية من بين البالغين، وتتضح تلك من خلال نسبة الأفراد الذين تتجاوز أعمارهم 15 سنة وهم لا يقرءون ولا يكتبون الى مجموع البالغين. 5- مؤشر صحة الانسان : ويمثل هذا المؤشر من الضروريات الرئيسة، والمتعلقة بالإنسان، وتشمل : التعليم – والخدمات الصحية – والاسكان في البلد . 5- مؤشر الإنفاق على مستوى التربية، والتعليم العالي اي البحث والتطوير العلمي كنسبة مئوية من الناتج الإجمالي ، ويدخل ضمنها قياس عدد العلماء والمتخصصين في مجالات البحث والتطوير العلمي في الدولة .

المطلب الثاني : أبعاد التنمية :

من المعلوم ان التنمية هي عملية تحول تاريخي متعددة الأبعاد وهو مدفوع بقوى داخلية ، تم تجزئتها إلى مجموعة من الأبعاد الأساسية، والمتمثلة بالبعد الاقتصادي ، والاجتماعي والبعد السياسي كما يتناول الثقافة الوطنية موضوع البحث ، وان الاهتمام بجانب من جوانب هذه الأبعاد دون الجوانب الأخرى ، يشكل خلل او مخالفة لطبيعة التنمية ، بل ويتناقض مع مفهومها، ومحورها الذي يقوم منهج التفاعل، والترابط بين أبعاد التنمية بالإجماع ، بمعنى آخر لا يمكن بناء تنمية سياسية من دون تنمية اقتصادية، او اجتماعية ، او ثقافية بل وحتى إدارية، وعلية فالتنمية أوسع واشمل من اعتمادها على

[1] – الراوي ،علاء شفيق ، وعبد الرسول جاسم، اقتصاد العمل ، مطبعة جامعة الموصل، الموصل ، 1983 ، ص83 .

بعد واحد في المجتمع ، بل هي بالنتيجة عملية شاملة لجميع الأبعاد المذكورة، وهي تشمل وفق تصور (حامد ربيع) : الأنشطة والفعاليات الفرعية المتخصصة، والهادفة التي تحقيق التنمية الشاملة [1] . وعليه فأبعاد التنمية السياسية ، بالإمكان تحديدها من خلال الإشارة الى تعدد ابعاد التنمية ، ودور الدولة فيها، ومن ثم حضور وفاعلية الإرادة السياسية هنا ، والعوامل الموضوعية، وتجسيدها في خدمة السياسات التنموية، لان التنمية هي في حقيقة جوهرها – تخطيط والأخير بدوره إرادة سياسية ، تنهض من مفهوم الاختيار من جانب والفاعلية النظامية ، من جانب اخر[2]. وعليه يمكن تحديد الأبعاد السياسية لعملية التنمية ، ودور الدولة فيها ، من خلال تحديد أربعة أبعاد رئيسة هي[3]:

1- ان مفهوم التنمية قد حددته الممارسة السياسية أكثر من التنظير، فأول من اعتمد الاصطلاحات المتداولة هم صانعوا القرار في البلد .

2- ان التنمية السياسية هي تعبير فكري عن ظاهرة أكثر اتساعا ، وهي ظاهرة التغيير السياسي اي الانتقال من نظام سياسي بخصائص معينة متميزة ، الى نظام سياسي اخر يعكس خصائص مختلفة عن خصائص النظام السابق .

3- ان التنمية في حقيقتها، نتيجة طبيعية ومباشرة، لما يمكن ان يوصف في عالمنا المعاصر بوحدة العالم، او وحدة الوجود الإنساني .

4- ان المشكلة الحقيقية في معالجة المجتمعات المتخلفة تظهر بالأساس من عدم وجود تجانس بين التغيير السياسي، والتنمية الاقتصادية .

وهنا يرى (صامويل هنتنغتون) إن أبعاد التنمية السياسية تتلخص بالتالي[4] :

1- ترشيد السلطة : أي ان تستبدل بالسلطات السياسية التقليدية (العائلية – والدينية والعرقية) بسلطة سياسية حديثة، موحدة تحضا بالاستقرار الدائم .

2- المشاركة السياسية او المساهمة المتزايدة في السياسة من جانب الجماعات الاجتماعية في البلد .

3- تمايز وظائف سياسية جديدة، وتنمية أبنية متخصصة لممارسة هذه الوظائف .

---

[1] – ربيع ،حامد ، الظاهرة الإنمائية والتطور الوحدوي ، بيروت/ شؤون عربية، العدد(3) ، 1981، ص35.

[2] – علي عباس مراد ، المجتمع المدني والديمقراطية، بيروت: مجد المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، 2009، ص20.

[3] – هادي ، رياض عزيزي ، مصدر سبق ذكره، ص 119 .

[4] – نقلا عن :حرب ، اسامة الغرالي ، مصدر سبق ذكره، ص 32 .

وتلك تتمثل في تغيير بنية ، وهيكل الاقتصاد القومي، وتهدف الى تحقيق زيادة سريعة ومستمرة ، في مستوى دخل الفرد ، عبر فترة مستمرة من الوقت ، والغرض منها هو الفائدة العامة للأفراد والمجتمع[1]. اما بالنسبة الى أبعاد التنمية الاجتماعية، فانها تهدف الى عمليات معنوية ديناميكية ، تتجسد في إعداد وتوجيه الطاقات البشرية للجميع، عن طريق تزويد الأفراد بقدر من الخدمات الاجتماعية العامة في مجالات (التربية والتعليم ، والصحة والإسكان وبقية الخدمات...الخ [2] .وبما ان التنمية السياسية عملية تغيير متعددة الجوانب ، فهي تتضمن ايضا مجموعة من الأهداف وهي التالية : 1- تعمل على تحقيق النمو الاقتصادي ، والاجتماعي والمنافسة السياسية في الانتخابات للوصول الى السلطة . 2- تحقيق الاندماج والانسجام بين جميع شرائح المجتمع، والتالف مع النظام السياسي في بناء الدولة المدنية، القائمة على أسس الديمقراطية الحديثة . 3- تحقيق التوزيع العادل للمزايا ، والمكاسب السياسية ، والاقتصادية ، والاجتماعية بالتساوي في الحقوق والواجبات بين افراد المجتمع . 4- تحقيق نظام سياسي مستقر بعيد عن المشاكل العرقية، والهويات الضيقة .

المبحث الثالث : أزمات التنمية السياسية- ومقوماتها .

كما اشرنا الى ان التنمية هي سلسلة من التغيرات الكمية والنوعية بين جماعة معينة من السكان، من شانها ان تؤدي – بمرور الزمن الى ارتفاع مستوى المعيشة ، وتغير أسلوب الحياة ، الا ان تلك العمليات قد تواجه معوقات او أزمات عديدة هذا ما سنبحثه بالاتي :

المطلب الأول : أزمات التنمية السياسية : بمعناها الواسع-سياسيا -واقتصاديا ،واجتماعيا:

ووفقا لما ذكر: بأنها تلك العملية المجتمعية الواعية والموجه لا يجاد تحولات هيكلية تؤدي الى تأسيس قاعدة ، وإطلاق طاقة إنتاجية ذاتية، يتحقق معها وبموجبها تزايد منتظم في متوسط ناتج الفرد وقدرات المجتمع ضمن اطار من العلاقات الإنتاجية، يؤكد الارتباط بين مكافأة الجهد، ويعزز متطلبات المشاركة الجمعية، مستهدفا توفير الاحتياجات الأساسية، وموفرا لضمانات الأمن الفردي والاجتماعي والقومي [3] . وعليه فان عمليات التنمية السياسي وفقا لما تقدم ، به تنطوي بشكل أساس

---

[1] – لطفي ،علي ، التنمية الاقتصادية، القاهرة، مكتبة عين شمس ، 1986، ص186.

[2] – ألزغبي ، غازي ، البعد الاقتصادي والاجتماعي للتنمية السياسية في الاردن ، عمان- اربد ، عالم الكتب الحديث،2009 ، ص70

[3] – الكواري ، علي خليفة ، نحو فهم افضل للتنمية باعتبارها عملية حضارية، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1984، ص70

على عدة أزمات وفقا لما عرضها (لوسيان باي) في كتابه الشهير (جوانب التنمية السياسية) عام 1966 كما سبق ذكره، وان ما هو جوهري في العملية التنموية ليس هو معرفة كيف تحققت الجوانب الرئيسة للتنمية ، كما وصفها(باي) وهي ان التنمية تقوم على التمييز بين ثلاث جوانب وهي (التباين البنيوي ، وقدرة النظام السياسي ، و الاتجاه نحو المساواة) وانما يجب معرفة كيف يمكن للمجتمعات ان تعالج تلك الأزمات على التعاقب منذ ظهورها حتى مآلها ،لكي يصل المجتمع الى إقامة نظام سياسي يحضا بالاستقرار المستمر[1] وهذه الأزمات هي بالآتية :

اولا :- أزمة الهوية : تحدث أزمة الهوية عندما يحصل هنالك الصعوبة في انصهار كافة شرائح المجتمع في بوتقة واحدة، تتجاوز انتماءاتهم التقليدية ، او الضيقة ، فضلا عن ذلك تبرز هذه الأزمة عندما تتعلق بتكوين شعور مشترك بين أبناء المجتمع الواحد ، بأنهم متميزين عن غيرهم من المجتمعات الأخرى، بحيث يعرف المجتمع ان إقليمهم هو وطنهم الأول، فضلا عن شعورهم بان هويتهم الشخصية مرتبطة بانتمائهم الى بلادهم المحددة إقليميا[2] وقد تبرز ازمة الهوية في عموم المجتمعات اثناء عملية التحديث المرتبطة بالمؤسسات الجديدة ، كبديل عن المؤسسات السابقة او القديمة، لاسيما اذا تزامن مع هذا التحديث الغاء واستحداث وظائف جديدة، لم تمارسها تلك المؤسسات من قبل ،ومن الواضح ان وجود الشخصية القوية (الكارزما) يمثل حلا لهذه الازمة ولو لفترة مؤقتة ، الا انه في المدى الطويل يفترض ان تحل المؤسسات السياسية القادرة على اكتساب الولاء للوطن، وشرعية بقاءه بعيدا عن الولاءات الفئوية الضيقة[3] . ايضا ان لازمة الهوية لها الأثر في بناء الدولة من عدمه ، لاسيما بعد تجاوز اطر الجماعات التقليدية ،وهذا يتطلب ايضا إقامة جهاز سياسي ، وإداري يمثل الدولة الديمقراطية الحديثة لها القدرة على إدارة الحكم ، بعيدا عن استخدام وسائل القهر- والإكراه، فالشرعية هنا يجب ان تلازم النظام السياسي القائم[4]. وعليه فان الهوية ترتبط بمدى العلاقة بالوطن، مع الأخذ بنظر الاعتبار انه في كثير من دول العالم الجديد تتراوح الهوية من القبيلة الى الجماعات اللغوية – والعرقية التي تتنافس في الولاء مع الشخصية الوطنية الكبيرة، فالمجتمعات

---

[1] – نقلا عن : الاسود ، صادق ، مصدر سبق ذكره، ص 411 .

[2] – بركات ، حليم ، المجتمع العربي المعاصر، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2001 ، ص51 .

[3] – ينظر: السعدون ،حميد حمد، التنمية السياسية والتحديث، مركز الدراسات الدولية، بغداد ، 2005، ص53.

[4] 0 والي ، خميس حزام ، اشكالية الشرعية في الانظمة السياسية العربية تجربة الجزائر نموذجا، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2003،ص28

الحديثة تقوم على فكرة المواطنة ، بمعنى آخر ان يكون الولاء للوطن وفق الهوية الوطنية الجامعة ، وتجاوز جميع الروابط او الاطر العشائرية او القومية .

ثانيا :- أزمة الشرعية . وهذه ترتبط مباشرة بأزمة الهوية المار ذكرها . اذ تتعلق بتحقيق الاتفاق حول شرعية السلطة السياسية القائمة ، بمعنى اخر، تبرز ازمة الشرعية من خلال افتقار النظام السياسي الى شرعية ، ورضا الجماهير له، على الرغم من استمرار ذلك النظام في الحكم وإصدار القرارات السياسية الغير مقبولة شرعا[1] . وفي كثير من النظم السياسية ينظر الى ازمة الشرعية بانها مشكلة دستورية- ومؤسساتية ، تدور حول السؤال : ماهي العلاقة بين السلطات المركزية ، وبين السلطات المحلية ؟ وما دور النظام السياسي بالعمليات التنموية وبجميع جوانبها ؟ وفي دول جديدة تكون الشرعية اكثر ارتباكا وتنطوي على مشاعر حول الانتماء والولاء للنظم السياسية ، وأهدافها الأساسية ، وهل الأخيرة هي ايديولوجية ، ام اقتصادية، ام دينية ، او تنموية؟ في حين ان ازمة الشرعية في المجتمعات الانتقالية، قد تكون ناشئة عن فقدان السلطة السياسية ، والتي بوسعها ان تمارس السلطة بصورة شرعية، بل لا يكفي اقامة بنى جديدة، وانما يجب ان تكون مقبولة، ومعتمدا عليها. وفقا لما ذكر يتضح ان ازمة الشرعية تتعلق بعدم تقبل الجماهير لنظام سياسي ونخبه الحاكمة، وتوصف بأنها غير شرعية اي لا تتمتع بالمقبولية او الرضا الجماهيري بالحكم ، واتخاذ القرارات السياسية .

ثالثا : أزمة التغلغل . تبرز أزمة التغلغل عندما تعجز الأنظمة السياسية، عن تمثيل وتجسيد الإرادة الجماعية، مما ينتج عن عجز تلك الأنظمة عن ممارسة مهامها على أكمل وجه في رقعتها الجغرافية، بشكلها أفقيا- وعموديا ، لذلك على الإدارة في النظم السياسية الجديدة ان تتغلغل في المجتمع ، وفي مختلف مستوياته- وأجزائه، وبذلك تستطيع تلك الأنظمة ان تحرك الجماهير من اجل اكتساب شرعيتها في الحكم ، ولغرض تنفيذ سياساتها التنموية ضمن مساحات من النجاح يذكر ، وهنا يجب على الحكومة ان تكون قادرة على ان تصل الى ابعد نقطة في المجتمع، وان تمس حيات الناس اليومية، وعليه فان مسالة التغلغل – هي في مشكلة إقرار فعالية المؤسسات الرسمية، فضلا عن اقامة

[1] – عائشة ، عباس ، إشكالية التنمية السياسية والديمقراطية في دول المغرب العربي مثال تونس ، كلية العلوم السياسية والإعلام ، جامعة الجزائر، 2008 ،ص35 .

الثقة والرابطة بين الحكام والمحكومين، وغالبا ما تجد الحكومات انه من الصعوبة بمكان تحريك المواطنين، وتغيير اتجاهاتهم، وقيمهم ، وعاداتهم لكي تحصل دعمهم لبرامج التنمية السياسية[1].

رابعا : أزمة المساهمة /(المشاركة) : تبرز هذه الأزمة في حال عدم قدرة الإفراد ، والجماعات من المشاركة في الحياة السياسية ، والمعلوم ان المشاركة السياسية تمثل ابرز مقومات التنمية السياسية تذكر لاحقا، وعليه فعملية إبعاد المواطنين عن المشاركة، في ادارة شؤون البلد ينتج عنه ، عزوف واغتراب سياسي ، يتمثل بالمقاطعة عن الانتخابات، وهنا يكون المواطن في عزلة سياسية ، الأمر الذي يعرقل عملية التنمية السياسية هذا من جانب ، ومن ناحية أخرى عندما تساهم مجاميع كبيرة من المواطنين في الحياة السياسية ، هنا الحال ينتج عنه ازدياد في المطالب التي توجه الى النظام السياسي ، وهذا يعني مصالح، وظروف جديدة ، قد تأخذ بالبروز ، الأمر الذي ينتج عن ذلك تقطع استمرارية النظام السياسي لعدم قدرته على تحقيق مطالب المواطنين، فضلا عن ذلك بروز جماعات المصالح التي تؤثر على عملية صنع القرار السياسي ، لاسيما في حال لا تتوفر مؤسسات سياسية ، وتشريعات يمكن من خلالها ان تستوعب الجماهير الراغية في المشاركة السياسية [2] .وعليه ينبغي النظر الى المساهمة او المشاركة على انها حق من حقوق الموطنة، وان الهدف الأساس لها هو انجاز تحولات مهمة في الممارسات التنموية ، لذلك الحل الأمثل لهذه الأزمة يكون عن طريق التنظيم الجماهيري وتعبئة الجهود الوطنية ، القادرة على استيعاب المصالح المختلفة، ذات المضمون السياسي والاقتصادي، والاجتماعي[3] .

خامسا : أزمة الاندماج – والتكامل : ان مشكلة الاندماج تنصب بالقدرة التي ينتظم فيها النظام السياسي بأكمله، من خلال تنظيم جميع الروابط الداخلية، وجعلها متفاعلة فيما بينها ، اي تنظيم مختلف الجماعات، والمصالح الساعية وراء مطالبها لدى النظام ، فضلا عن الروابط بين الحكام والمحكومين ، وان يكون عمل الحكومة بمستوى وطني عال، في تحقيق عملية الاندماج والتكامل ، وتحقيق المطالب في ان واحد ، فضلا عن كيفية تنظيم الوحدات السياسية والاجتماعية الوطنية،

---

[1] – ينظر :مراد ، علي عباس ، مصدر سبق ذكره، ص 24.

[2] – ينظر : حرب ،أسامة الغزالي ، مصدر سبق ذكره، ص31 –32 .

[3] – ناصر ، ناصرعبيد ، قضايا اقتصادية معاصرة ، كلية العلوم السياسية ، دمشق ، ص105 .

واندماجها في كتلة متجانسة [1] ، بمعنى آخر ان أزمة الاندماج غالبا ما تتضح عند حدوث عدم التوازن والاختلال بين الأهداف الرامية الى حل أزمة التغلغل والمشاركة ، وعجزها عن تحقيق أهدافها .

سادسا : أزمة التوزيع : ترجع أزمة التوزيع الى مهمة النظام السياسي ، في كيفية توزيع الموارد والمنافع المادية ، وغيرها من الخدمات، والقيم بين أبناء المجتمع الواحد ، وقد تقوم الحكومات بتوزيع عادل للملكية على مستوى الإصلاح الزراعي او القطاع العام، والخاص في الصناعة والسيطرة على التجارة الداخلية ، وان تقوم بتقديم المنافع بصورة تحقق التوزيع العادل ، وترسيخ العدالة الاجتماعية [2] . من كل ذلك يتضح لنا بان العقلية التقليدية التي تسيطر على الأفراد ومقاومة التغيير لا تزال حاضرة ومعيقة لعمليات التنمية ، فضلا عن ذلك إشكاليات القيم والعادات المتوارثة ، وسوء التخطيط، والمشكلات الصحية ، ومشكلات تتعلق بنظم التربية والتعليم جميعها شكلت معوقات للتنمية الشاملة ، ومنها السياسية موضوع البحث ، وخلاصة ذلك ان استقرار وتطور النظام السياسي ، إنما يتوقف على طريقته في معالجة تلك ألازمات او المعوقات .

المطلب الثاني : مقومات التنمية السياسية.

من المعلوم – إن عمليات المشروع التنموي تخلق الظروف الملائمة، للتطور الديمقراطي الحديث، وعليه فالتنمية السياسية في نهاية الأمر، تهدف الى بناء نظام سياسي مستقر، فضلا عن الأجواء التحديثية الهادفة، لتأسيس نظاما عصريا ديمقراطيا متطورا، ومن هنا فالتنمية السياسية تحاول الشروع إلى ان تتخلص من آثار السلطات التقليدية– بخصائصها المختلفة كما اشرنا إليها ، والتي لم تعد تتناسب والبناء الجديد ، وهذه العمليات تتطلب وجود مشروع تنموي مستقر– ومستمر ، لإزالة آثار السياسات الراسخة للأنظمة السابقة ، والتي أثرت وتؤثر سلبا في اتجاهات الافراد، والجماعات ، بحيث يصبح لدى الأفراد الرغبة الطوعية، والموافقة على السياسات التنظيمية، والطرق السياسية الجديدة، لعمل النظام السياسي، وعليه تقوم – مقومات التنمية السياسية على العديد من المسائل لتنتج التطبيق الواقعي للديمقراطية الجديدة من خلال ما يأتي :

اولا: ضمان المشاركة السياسية.

ثانيا: ضمان التداول السلمي للسلطة .

---

[1] – حسين ، غازي فيصل ، التنمية السياسية في بلدان العالم الثالث ، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، 1993، ص84 .

[2] – الأسود ، صادق ، مصدر سبق ذكره، ص414 .

ثالثا: تحقيق العدالة الاجتماعية .

رابعا: حماية حقوق الإنسان .

اولا : ضمان المشاركة السياسية : ان الحديث عن المشاركة السياسية، لابد من الاشارة الى ارتباط هذا المفهوم بموضوع التنمية السياسية ، موضوع بحثنا هذا ، والتي تهتم بالمواطن كي يصبح مؤهلا للمشاركة الفاعلة في الحياة السياسية في مجتمعه، والأخيرة تمثل الجسر الرابط بين المواطن– ونظامه السياسي [1] . وكذلك يشير مفهوم المشاركة السياسية الى قدرة المواطنين على التغيير، والتأثير في اتخاذ القرارات السياسية ، والاقتصادية ، والاجتماعية ، بشكل مباشر او غير مباشر، من خلال اختيار الممثلين الاكفاء بانتخابات نزيهة ، والأخيرة تمثل سلوكا تطوعيا، او نشاطا إراديا ، تتيح للمواطن حق المشاركة في صنع السياسة العامة للبلاد ، واتخاذ القرارات التي تصب في مصلحة المجتمع [2]، وهنا يعرف (لوسيان باي) المشاركة السياسية : بأنها مجموعة من القيم، والمعتقدات السياسية السائدة في البلد ، والتي تميزه عن غيره من البلدان ، ويرجع ذلك الى نوع التلاحم الاجتماعي لسلوك الأفراد[3] . في حين ينظر (صمويل هنتغتون) إلى المشاركة السياسية على انها : ذلك النشاط الذي يقوم به المواطنون بقصد التأثير في عملية صنع القرار السياسي، سواء أكان هذا النشاط: فرديا ام جماعيا، منتظما ام عفويا ، متواصلا ام منقطعا، سلميا ام عنفيا، شرعيا ام غير شرعيا، فعالا ام غير فعالا [4]. وعليه تمثل المشاركة السياسية من بين ابرز مقومات التنمية السياسية الفاعلة بين النظام السياسي وافراد المجتمع ، فبقدر ما تكون الحكومات منبثقة من ممثلي الشعب وأمينة على مصالحه وتمثيله بشكل سليم ، بقدر ما ترغب في توسيع مشاركته السياسية، وتحقيق التعددية السياسية، في قراراتها المصيرية ، وفعالياتها ، سواء بصورة فردية او جماعية، من خلال مؤسساتها الرسمية، او من خلال توسع دائرة مؤسسات المجتمع المدني مباشر، بل أنها تتضمن في حق المواطنين في تقييم ومراقبة قرارات السلطة الحاكمة ، ومن ثمة اختيار من يمثلهم في السلطة ،ومن هنا فان التنمية السياسية

---

[1] – علي ، ناصر الشيخ ، دور منظمات المجتمع المدني في تعزيز المشاركة السياسية في فلسطين ، المركز الفلسطيني وحوار الحضارات ، بيت ساحور ، فلسطين ، 2010 ، ص25 .

[2] – الزيباري ، طاهر حسو ، دور المراة الكردية في المشاركة السياسية ، دار اراس للطباعة والنشر، اربيل ، 2006، ص30 .

[3] – نقلا عن :ابراهيم ، سعد الدين ، المسالة الاجتماعية بين التراث وتحديات العصر، بيروت: مركز دراسات الوحد العربية ، 1985 ، ص 285.

[4] – المصدر نفسه.

تهدف من خلال تحقيق المشاركة السياسية الى سمتين أساسيتين هما : 1- ان المشاركة السياسية تمثل تطبيقا للحريات العامة ، والأخيرة تترجم الى مجموعة من الحقوق والحريات، والضمانات السياسية، والاقتصادية، والاجتماعية [1]. 2- تمثل المشاركة السياسية من مشاريع التنمية السياسية، ذات الأنشطة والفعاليات البالغة الاهمية، والتي تاخد اهتماما خاصا ، ومطلبا أساسيا لدى افراد المجتمع ، والذي تمثل باسهام المواطنين في صنع القرار السياسي ، وبالنتيجة فان الحق في ممارستها يمثل احد نتائج التنمية السياسية الهادفة، لتحقيق نظام سياسي مستقر[2]. وعليه تعد المشاركة السياسية من بين ابرز مقومات التنمية السياسية، وتكتسب أهمية نوعية في مجتمع متعدد الطوائف، والقوميات والاتجاهات السياسية، والفكرية، وهنا نجد ان (صومويل هنتنغتون) يربط بين التنمية السياسية والمشاركة السياسية، ودورها في تحقيق الاستقرار السياسي، اذ يجد ان المشاركة السياسية من شانها ان تؤدي الى توسيع فعالية المساهمة الجماهيرية في صنع السياسات العامة ، وفي القدرة على معالجة الأزمات المختلفة، والانقسامات والتوازن في المجتمع، فضلا عن حماية الامن الوطني، وتحقيق السلم الأهلي [3] . وعليه تتوقف المشاركة السياسية ، على طبيعة النظام السياسي، من ناحية كونه ديمقراطيا، ام استبداديا/ دكتاتوريا ، اي مدى انفتاحه ، او انغلاقه على مشاركة / إسهام المواطنين في الانتخابات، وتوفير آليات الديمقراطية من عدمها[4] .ونخلص هنا الى ان التنمية تتحقق من خلال ظهور دولة قوية ومجتمع واعي وقوي ، وكذلك استقلال نسبي لأجهزة الدولة في صنع وتنفيذ السياسات العامة ، فضلا عن القبول لأجهزة الدولة من جانب أغلبية الموطنين.

ثانيا : ضمان التداول السلمي للسلطة. لا جرم والقول هنا – من ان السلطة تمثل ركن رئيس من أركان الدولة ، وعليه فهي ملك الدولة ، وهنا فالحكام يمارسونها بأسم الشعب ولا يملكونها ، وأيضا يمارسونها في الدولة الديمقراطية وفقا لقواعد دستورية، تحدد أهدافها ووسائلها ، من خلال وضع

---

[1]– هلال ، علاء الدين ، الديمقراطية وحقوق الانسان في الوطن العربي، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1983، ص63 .

[2] – الكيالي عبد الوهاب ، الموسوعة السياسية ج2 ، بيروت : المؤسسة العربية للنشر ، 1981،ص 246 .

[3] 0 نقلا عن :غليون برهان ، حقوق الانسان والرؤى العالمية والإسلامية والعربية، بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية، 2005، ص218 .

[4] – الربيعي ،حسين علوان ، إشكالية المشاركة السياسية في الدول النامية ، اطروحة دكتوراه(غيرمنشورة) ، كلية العلوم السياسية ، جامعة بغداد، 1996 ، ص11 .

الضوابط لكيفية تداولها[1] . وعليه يعرف مفهوم التداول : بأنه العملية التي تجري وفق قواعد تتضمن حق الأغلبية في تسلم المسؤولية عبر تنظيم انتخابات حرة ونزيهة، وأول متطلبات هذه العملية يتركز في إنتاج وبناء مؤسسات سياسية تتسم بالثبات، والاستمرار وان تدار من قبل أشخاص يتصفون بالخبرة والكفاءة[2] . وهذا يعني ان السلطة هنا _ هي اختصاص يتم ممارستها من قبل الحكام بتخويل من الناخبين، وفق أحكام الدستور ، هذا يعني عدم جعل الحكم بيد شخص واحد ، أي يوجد تداول دوري للسلطة بطريقة سلمية، في ظل انتخابات نزيهة ، بعيد عن الصراع – والتزوير ، كما وان السلطة ليس حكرا على جهة او حزب ما . اما بالنسبة الى(شارل دباش) فينظر الى التداول السلمي على السلطة بأنه : مبدا ديمقراطي لا يمكن وقفه على اي حزب سياسي او تيار او اي جهة سياسية، وان لا يبقى في السلطة الى ما لانهاية ، ويجب ان يعوض بتيار سياسي اخر، اما (جان لوي كرمون) فيعد ذلك التداول بانه: يمثل وضمن احترام النظام السياسي القائم ، تعبيرا في الأدوار بين القوى السياسية، في المعارضة الوطنية ، ادخلها الاقتراع العام الى السلطة ، فضلا عن قوى سياسية اخرى ، تخلت بشكل ظرفي عن السلطة لكي تدخل الى المعارضة [3] . وعليه فتحول السلطة يقوم على أساس المنافسة الحرة بين الأحزاب ، والتيارات السياسية في الانتخابات للوصول الى السلطة ، وأول واجبات الأخيرة اي السلطة ومهامها هو العمل على ايجاد نوع من الاستقرار ، والتوازن في العملية السياسية، من اجل تحقيق الصالح العام بعيدا عن التمايزات المختلفة ، بمعنى اخر – ان هدف الدولة الديمقراطية – منع احتكار السلطة من قبل قوى اجتماعية، او سياسية محددة بعينها، وعندما يجد من هم خارج السلطة بان لهم الحق في توليها ، وفقا لاحكام القواعد القانونية المتفق عليها، مقابل التزام الذين في السلطة بهذه القواعد، وعدم أحقيتها باحتكار السلطة، ومن ثم تداولها سلميا بين جميع الأطراف ، بذلك يسقط واقع الصراع غير المبرر من اجل أحداث التغييرات المطلوبة للنظام السياسي، او الوصول الى السلطة، وممارستها. وعليه فالمنظور الى التداول السلمي على السلطة يمثل بحد ذاته احد مقومات التنمية السياسة ، والمعبر عن وجود نظام سياسي يتسم بالاستقرار ، ويحضا

---

[1] – حسن ،مها عبد اللطيف، مشكلة التعاقب على السلطة واثرها على الاستقرار السياسي في العالم الثالث، اطروحة دكتوراه، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد ، 1994، ص 2 .

[2] – سعيد ،قاسم علوان ، التحول الديمقراطي في الوطن العربي بحث في إمكانية تداول السلطة سلميا، أطروحة دكتوراه(غير منشورة) ، كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين، 2009 ، ص 25 .

[3] – نقلا عن: سهام ،عبير ، جدلية الديمقراطية وتداول السلطة في العراق ، بيت الحكمة ، بغداد ، العدد(16) ، 2010 ، ص14 .

بالشرعية من قبل الشعب، وهذا الحال يمثل ترسيخا لأسس، وقواعد الوحدة الوطنية ، لان الشعب بأكمله ممثلا في هذه السلطة وحقوقه مصانة في الدستور ، وبالمحصلة يصبح جميع افراد المجتمع ينتمون بطواعية الى الحياة السياسية، بصورة فعالة ، وذلك سينعكس بصورة ايجابية على امن ، واستقرار المجتمع ، وهذا يعد أساسا لبناء وتحقيق الديمقراطية المنشودة ، التي تمثل أساس التنمية السياسية في البلد.

ثالثا: تحقيق العدالة الاجتماعية . ان العدالة الاجتماعية تمثل القيمة التي ينتهي بها الظلم ، والتعسف، والقهر والحرمان من المشاركة السياسية، او الثروة او ممارسة السلطة ، او جميعهم ، وكذلك يغيب فيها الاقصاء الاجتماعي– والسياسي ، والتقدم فيها شئ اساسي وتنعدم الفروقات غير المقبولة سياسيا، او اجتماعيا بين الإفراد ، والجماعات والأقاليم داخل الدولة ، وان يتمتع الجميع بالحقوق : السياسية ، والاجتماعية ، والاقتصادية وبيئة متساوية وحريات متكافئة ، وكذلك الشعور بالتضامن والإنصاف المشترك ، وان يتاح للجميع بالفرص المتكافئة لتنمية قدراتهم وإطلاق طاقاتهم من مكامنها، وحسن توظيف هذه القدرات ، والطاقات بما يوفر لهؤلاء الافراد من فرص المطالبة بحقوقهم الشرعية، وبطرق سليمة كالتظاهر السلمي ، وبما يساعد المواطنين على التنمية ، والتطور المستمر[1]. ان وجود العدالة الاجتماعية ينتج عنة التالي : المساواة بين الجميع داخل المجتمع ، فضلا عن ضمان التماسك ، والاندماج الاجتماعي، والسياسي ، وهذا يعتمد على وجود مؤسسات سياسية ضامنة ومؤمنة بتلك الممارسات التنموية ، اي قيام نظام سياسي قائم على المساواة ، والحرية بين أبناء المجتمع ، دون تسلط جماعة او طائفة او فئة اجتماعية على أخرى، وكذلك التوزيع العادل للثروة والسلطة ، الأمر الذي ينتج عنه تماسك الوحدة الوطنية ، وتنميتها المستدامة[2]. وعليه ينظر الى العدالة الاجتماعية بانها تمثل احد مقومات التنمية السياسية، وكما ذكر وفقا للتالي .1– تكافؤ الفرص الوظيفية – والإدارية والسياسية، والثقافية.2– صيانة الحقوق والحريات العامة ، 3– تطوير النظام السياسي بجميع مؤسساته، وإرساء دعائم متطلبات الديمقراطية الحديثة فيه 4– تعميق قيم المعرفة ، وإتقان العمل ، 5 – تنمية الثقافة الوطنية .

---

[1] – العيسوي ، إبراهيم ، العدالة الاجتماعية من شعار منهم الى مفهوم مدقق ، صحيفة الشرق الأوسط المصرية، تشرين الاول، 2012

[2] – جميل ، حسين ، حقوق الإنسان في الوطن العربي: المعوقات والممارسة ، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1998 ، ص30 .

رابعا: حماية حقوق الإنسان . من الأهمية في البداية لابد من توضيح معنى الحماية : وهي تمثل مجموعة الإجراءات ، والترتيبات التي تتخذ على المستوى الوطني او الإقليمي او الدولي ، من قبل الجهات المختصة بهذا الشأن . وبيان مدى التزام سلطات هذا البلد بحقوق الإنسان ، والكشف عن الانتهاكات المرتكبة بحقوق الإنسان ، ووضع الحلول المناسبة لوقف هذه الانتهاكات من خلال إحالتها الى القضاء ، وهنا يطرح السؤال ماهي حقوق الإنسان ؟ ويمكن القول : بان حقوق الإنسان تعد من الحقوق الأصيلة والطبيعية ، التي وجدت قبل ان يوجد الانسان على ظهر البسيطة ، في ليست وليدة نظام قانوني ، بل هي لصيقة بالوجود الانساني على ظهر الأرض ، بل لا يمكن للانسان ان يتمتع بالقيمة الإنسانية، دون هذه الحقوق التي تتميز بوحدتها ، وحمايتها من الانتهاكات كما ذكر، او التعسف ، لأنها جوهر الحق في الحياة، وله اي الإنسان الحق في الحرية، والأمن الشخصي ، والحق بالتعليم والصحة ، والعمل والحق في المحاكمات العادلة [1] . وقد جاء استعمال كلمة الحق في القران الكريم بقوله تعالى :((ولا تلبسوا الحق بالباطل وتكتموا الحق وانتم تعلمون))[2] . وكذلك جاء في المادة الاولى من الاعلان العالمي لحقوق الانسان الصادر عام 1948 على ان : (يولد جميع الناس أحرار متساوين في الكرامة والحقوق) وأيضا – المادة الثانية منه (لكل إنسان حق التمتع بكافة الحقوق ، دون تمييز) وكذلك المادة الثالثة (لكل فرد الحق في الحياة والحرية والسلامة الشخصية) . ان الحقوق بمعنى اخر : تعني : مجموعة الامتيازات والمكافآت التي تمنح للفرد ، عندما يقوم بانجاز عمل مطلوب منه ، وهذا العمل غالبا ما يأخذ سمة الإلزام ، وهو يخص الأفراد او الجماعات من المجتمع قد حصلت على استفادة منه ، وهذه الحقوق تقسم الى قسمين هما : الحقوق المادية، والمتمثلة في الرواتب او المكافآت التي تمنح للفرد لقاء واجبات قام بها ، والحقوق المعنوية ، والمتمثلة بالتقييم – والتقدير، والاعتبارات الاجتماعية، او منح الأوسمة للأفراد اعترافا بأهمية وجهود العمل الذي يقوم به الفرد في المجتمع [3] . في سياق هذا التوضيح لمفهوم حقوق الإنسان وممارساته في مجتمع معين ، فان هذه الحقوق لا يمكن تحقيقها بمجرد النص عليها في قوانين ودساتير ولوائح الدول، بل لا نجد ممارسة لتلك الحقوق والحريات العامة ، الا في ظل مجتمع حر يتمتع بنظام سياسي عادل ومستقر. وكذلك من نتائج التنمية السياسية ومؤشراتها في انتاج نظام سياسي مستقر قائم على الموازنة بين حقوق وواجبات الإنسان ، وتقليل الفوارق الطبقية ، والقضاء على الاستغلال، والتعسف والقهر الاجتماعي، من خلال التوزيع العادل للدخل ، والملكية بين جميع الأفراد ، وسن قوانين من شانها تحقيق التوازن بين تلك الحقوق، والحريات العامة سالفة الذكر.

---

[1] – ينظر : جاسور ، ناظم عبدالواحد ، مصدر سبق ذكره، ص 173 .

[2] – القران الكريم ، سورة البقرة ، الاية (42) .

[3] – الحسن ،إحسان محمد ، النظريات الاجتماعية المعاصرة ، بغداد ، مطبعة الرسائل ، 2005، ص127 .

الخاتمة والاستنتاج :

يخلص من دراسة التنمية السياسية ونظراً لأهميتها ، والسعي الحثيث لتحقيق ثمارها، في واقع المجتمعات الإنسانيّة، ولاسيما المتخلفة منها، فإنّ موضوعها أصبح اليوم عنواناً للكثير من الدراسات ، والخطط ، والأعمال، وعلى مختلف المجالات :(منها السياسية، والاقتصادية ، والاجتماعية ، والثقافية ، والإدارية) ، كما أصبح هذا المفهوم مثقلاً بالكثير من المعاني ، والتعميمات، وإنْ كان يقتصر في غالب الأحيان على الجانب الاقتصادي في بداية الأمر ، وارتبط إلى حدّ بعيد بالعمل على زيادة الإنتاج الذي يؤدي بدوره إلى زيادة الاستهلاك، لدرجة أصبحت معها حضارات الأمم تقاس بمستوى دخل الفرد، ومدى استهلاكه السنوي للمواد الغذائية ، والسكنية بعيداً عن تنمية خصائصه ، ومزاياه وإسهاماته الإنسانيّة، وإعداده لأداء الدور المنوط به في الحياة، وتحقيق الأهداف التي وجد من أجلها. ولكن أصبحت التنمية لاسيما بفرعها السياسي منها اليوم أكثر تداولا في الحياة السياسية والمدنية ، بل ان الفعل التنموي السياسي يمثل الصدارة من حيث الأهمية بين مجموع الأفعال التنموية الأخرى ، بل لا يمكن انجاز التنمية الا بقيام المؤسسات السياسية الفاعلة والمؤمنة بعملية التطور السياسي والديمقراطي، والتغيير الدائم والمستمر، وفقا لخطط وبرامج علمية مدروسة ، وعليه نستنتج بان التنمية السياسية ، تبرز وتقاس بالعديد من المظاهر، والمؤشرات، والمرتكزات المهمة، انطلاقا من : بناء مؤسسات الدولة الحديثة ، المرتكزة او القائمة على المشاركة السياسية الفاعلة ، والفصل بين السلطات ، وحماية الحقوق ، والحريات العامة ، استمرارا الى التنظيم الاجتماعي والاقتصادي ، والإداري والثقافي...الخ ، فضلا عن بناء أجهزة متمكنة قادرة على تنفيذ السياسات التنموية، وممارسة الحق في الانتخابات بجميع مفاصلها من: (تصويت وترشيح للمناصب المختلفة) والحفاظ على سيادة القانون ، والحرية في تأسيس الأحزاب والتنظيمات السياسية المختلفة ، وتفعيل دور منظمات المجتمع المدني وتحقيق العيش الرغيد لكافة شرائح المجتمع ، وتنمية / تطور الإنسان ، وتغييره من حالة التخلف الى حالة يمكن ان يساهم في العمليات السياسية الناجحة ، والمؤثرة في المجتمع ، وهذا الحال يتطلب وجود نظام سياسي عادل، ومستقر ممثل لجميع فئات المجتمع تقع على عاتقه تحقيق تنمية شاملة في المجتمع.

Conclusion and conclusion

Summarizes from studying political development and considering its importance , and the relentless pursuit of achieving it in the reality of human societies, especially the backward ones , because its topic today has become the title of many studies , plans and action on various fields including political , economic , cultural and administrative) . This concept has also become and generalizations; Although it was mostly restricted to economic foreigners at the beginning , it was closely related to the work to increase production, which in turn leads to an increase in consumption to the point where the civilization of nations have become measured at the level within the individual and the extent of his annual consumption of food and housing, far from development, his characteristics with civilization, his advantages and contributions . Humanity and its preparation to perform the role entrusted to it in life, and to achieve the goals for which it was found, but development, especially in its political branch of it today, has become more circulated in political and civil life . Achievement of development only when political institutions are active and secure in the process of political and democratic development and permanent and continuous change, according to well-studied scientific plans and programs, and accordingly we conclude that political development emerges and is measured by many important aspects, indicators and foundation based on building modern stste institution based or based on active political participation, separation of powers and protection of public rights and freedoms, in continuation to social and economic organization Administrative and cultural…etc. In addition to building empowered bodies capable of implementing development policies and exercising the right to elections in all its joints (voting and nominating

various positions), preserving the rule of law and freedom in establishing various political parties and organization activating the role of civil society organizations, achieving a well-off life for all segments of society and developing /developing and changing the human being . from one situation to successful and influential political processes in society, and this situation requires the existence of a fair and stable political system that is representative of all groups of society that rests with the responsibility of achieving comprehensive development in society .

قائمة المصادر

القران الكريم :

المعاجم والقواميس :

1- بن زكريا ، ابن الحسين احمد بن قارس ، معجم مقاييس اللغة : تحقيق عبد السلام محمد هارون ، دار الكتب العلمية ، قم ، ج5 (د–ت) .

2- بن مكرم الانصاري ،ابن منظور جمال الدين محمد : لسان العرب ، الدار المصرية للنشر والتأليف ، ج20 ، القاهرة ،(د– ت) .

3- الرازي ، محمد بن ابي بكر ، مختار الصحاح ،ج1 ، دار الكتاب العربي ، بيروت ،1967 .

4- الكيالي ،عبد الوهاب ، الموسوعة السياسية ج2 ، بيروت : المؤسسة العربية للنشر ، 1981.

الكتب :

1– العسل ،إبراهيم ، التنمية في الاسلام : مفاهيم وتطبيقات ، بيروت : المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، 1996.

2– الحسن ،إحسان محمد ، النظريات الاجتماعية المعاصرة ، بغداد ، مطبعة الرسائل ، 2005 .

3– البطاط ، حسون ، التنمية البشرية ، دار الفيحاء للطباعة والنشر، لبنان ، 2018 .

4– عبدالله ، إسماعيل صبري ، التنمية الاقتصادية العربية : إطارها الدولي ومنحاها القومي ، بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ، 1984 .

5– هادي ، رياض عزيز ، المشكلات السياسية في العالم الثالث ، بغداد ، مطابع التعليم العالي والبحث العلمي ، 1989 .

6– عبد الرحمن ، أسامة ، البيروقراطية النفطية ومعضلة التنمية ، المجلس الوطني للثقافة والاداب ، الكويت ، 1982.

7– سعود ،الطاهر ، التخلف والتنمية في فكر مالك بن نبي ، مركز دراسات فلسفة الدين ، بيروت ، 2006 .

8– عبد الحميد، احمد ، مقدمة في تحليل ورسم السياسات العامة ، مركز هي للسياسة العامة ، القاهرة ، 2015 .

9– شوقي ،عبد المنعم ، تنمية المجتمع وتنظيمه ، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت ، 1982 .

10– الاسود ، صادق ، علم الاجتماع السياسي : أسسه وأبعاده، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي ، بغداد ، 1990.

11– الجاسور ، ناظم عبد الواحد ، موسوعة المصطلحات السياسية والفلسفية والدولية، دار النهضة العربية، بيروت، 2008 .

12– الخولي ،سناء ، مدخل الى علم الاجتماع ، دار المعرفة الجامعية، القاهرة، 1988،ص245 .

13– حمدوش ، رياض ، تطور مفهوم التنمية السياسية وعلاقتها بالتنمية الاقتصادية، معهد الميثاق ، صنعاء، 2009.

14– بشير ، محمد زاهي ، التنمية السياسية والسياسات المقارنة قراءات مختارة، جامعة قار يونس ، بنغازي، 1998.

15- حرب ، أسامة الغزالي ، الأحزاب السياسية في العالم الثالث، الكويت، عالم المعرفة، 1987.
16- الراوي ،علاء شفيق ، وعبد الرسول جاسم، اقتصاد العمل ، مطبعة جامعة الموصل، الموصل ، 1983 .
17- مراد ،علي عباس ، المجتمع المدني والديمقراطية، بيروت: مجد المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، 2009.
18- لطفي ،علي ، التنمية الاقتصادية، القاهرة، مكتبة عين شمس ، 1986، ص186.
19- ألزغبي ، غازي ، البعد الاقتصادي والاجتماعي للتنمية السياسية في الاردن ، عمان- اربد ، عالم الكتب الحديث،2009 .
20- عائشة ، عباس ، إشكالية التنمية السياسية والديمقراطية في دول المغرب العربي مثال تونس ، كلية العلوم السياسية والإعلام ، جامعة الجزائر، 2008 .
21- ناصر ، ناصر عبيد ، قضايا اقتصادية معاصرة ، كلية العلوم السياسية ، دمشق(د.ت) .
22- حسين ، غازي فيصل ، التنمية السياسية في بلدان العالم الثالث ، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، 1993.
23- علي ، ناصر الشيخ ، دور منظمات المجتمع المدني في تعزيز المشاركة السياسية في فلسطين ، المركز الفلسطيني وحوار الحضارات ، بيت ساحور ، فلسطين ، 2010 .
24- الزيباري ، طاهر حسو ، دور المراة الكردية في المشاركة السياسية ، دار اراس للطباعة والنشر، اربيل ، 2006.

البحوث والدراسات :

1- ابراهيم ، سعد الدين ، المسالة الاجتماعية بين التراث وتحديات العصر، بيروت: مركز دراسات الوحد العربية ، 1985 .
2- زين ، الياس ، تنمية القدرة الذاتية للوطن العربي، بيروت، قضايا عربية ، العدد (6) ، 1983.
3- الكواري ، علي خليفة ، نحو فهم افضل للتنمية باعتبارها عملية حضارية، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1984.
4- غليون ، برهان ، حقوق الانسان والرؤى العالمية والإسلامية والعربية، بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية، 2005.
5- هلال ، علاء الدين ، الديمقراطية وحقوق الانسان في الوطن العربي، بيروت: مركزدراسات الوحدة العربية، 1983.
6- سهام ،عبير ، جدلية الديمقراطية وتداول السلطة في العراق ، بيت الحكمة ، بغداد ، العدد(16) ، 2010 ،.
7- التير ، مصطفى عمر ، ظاهرة التحديث في المجتمع العربي، بيروت: المستقبل العربي، العدد128، 1989.
8- جميل ، حسين ، حقوق الانسان في الوطن العربي: المعوقات والممارسة ، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1998 .
9- عبدالله ، إسماعيل صبري ، التنمية الاقتصادية العربية : إطارها الدولي ومنحاها القومي ، بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ، 1984 .

10–فتح الله ، سعد حسين ، التنمية المستقلة ، المتطلبات –والاستراتيجيات– والنتائج ، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية ،1999.

11–بركات ، حليم ، المجتمع العربي المعاصر، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2001 .

12–السعدون ،حميد حمد، التنمية السياسية والتحديث، مركز الدراسات الدولية، بغداد ، 2005.

13–والي ، خميس حزام ، اشكالية الشرعية في الانظمة السياسية العربية تجربة الجزائر نموذجا، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2003.

14–محمد ،ثامر كامل ، التحولات العالمية وإشكالية الإصلاح السياسي في الوطن العربي، السياسية الدولية ، بغداد ، العدد (6)، 2006.

15–عبد الرحمن ، نوزاد ، التنمية المستدامة في المنطقة العربية، القاهرة، مجلة شؤون عربية، العدد(125) ، 2006 .

16– ربيع ،حامد ، الظاهرة الإنمائية والتطور الوحدوي ، بيروت، مجلة شؤون عربية، العدد(3) ، 1981.

الرسائل الجامعية :

1–الشمري ،جواد كاظم ، معوقات التنمية الشاملة في العراق بعد التغيير السياسي ، اطروحة دكتوراه غير منشورة ، كلية العلوم السياسية ، جامعة النهرين ، 2009 .

2–الربيعي ،حسين علوان ، إشكالية المشاركة السياسية في الدول النامية ، اطروحة دكتوراه(غيرمنشورة) ، كلية العلوم السياسية ، جامعة بغداد، 1996 .

3–احمد ، عمر عدنان ، مفهوم التنمية عند الاحزاب والقوى السياسية المعاصرة بعد 2003، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، 2015.

4–حسن ،مها عبد اللطيف، مشكلة التعاقب على السلطة واثرها على الاستقرار السياسي في العالم الثالث، اطروحة دكتوراه، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد ، 1994.

5–حمزة ،محمد باسم ، التنمية السياسية في العراق بعد عام 2003: الدوافع والمعوقات، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين،2016.

6–سعيد ،قاسم علوان ، التحول الديمقراطي في الوطن العربي بحث في إمكانية تداول السلطة سلميا، أطروحة دكتوراه(غير منشورة) ، كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين، 2009.

7–عبد الرحمن ، لبني عادل ، دور التنمية في تحقيق الاستقرار السياسي : الإمارات العربية المتحدة أنموذجا، كلية العلوم السياسية، الجامعة المستنصرية،2018.

الصحف والمجلات :

–1–العيسوي ، ابراهيم ، العدالة الاجتماعية من شعار منهم الى مفهوم مدقق ، صحيفة الشرق الاوسط المصرية، تشرين الاول، 2012.

الانترنت :

–1-حجال ،صادق ، إشكالية العلاقة بين التحديث والاستقرار السياسي : الحالة الجزائرية نموذجا ، (تقرير) صادر في 28 تشرين الثاني 2019 على الرابط https://studies.aljazeera.net